مدير أمن الضالع ينفي التسريبات المغرضة

■ محمد الشعيبي

■ نفى مدير أمن محافظة الضالع الاخ فضل محمد فضل العنشلي صحة الأخبار التي تم نشرها مؤخراً والتي زعمت أنه ترك منصبه وغادر الى الخارج جراء ضغوطات تمارس ضده.. وأكد أن التسريبات ليس لها أي أساس من الصحة.. مشيراً الى أنه قد سافر الى مصر لتلقي العلاج والعودة لمواصلة عمله وتنفيذ واجباته الأمنية في خدمة أبناء المحافظة والدفاع عن الوحدة والوطن جنباً الى جنب مع إخوانه قادة الوحدات ومسؤولي الاجهزة الامنية والسلطة المحلية بالمحافظة.■

رؤية وطنية شاملة تترجم متطلبات التطوير والتحديث

إصلاحات جديدة تقودها حكومة المؤتمر

■ بدأت حكومة المؤتمر الشعبي العام في تنفيذ المرحلة الثانية من الأجندة الوطنية للإصلاحات «٢٠٠٩- ٢٠١٠» بعد إقرارها من قبل مجلس الوزراء الأسبوع الماضي، في ضوء مؤشرات الإنجاز والتقدم المحرز في إطار أجندة الإصلاحات للأعوام ٢٠٠٦- ٢٠٠٨م.

كتب/ جمال مجاهد

وتتركز أولويات الإصلاحات في تعميق الإصلاحات المالية والاقتصادية وتطوير مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال، وإصلاحات نظام السلطة القضائية، والإصلاح الإداري وتحديث الخدمة المدنية، وتعزيز المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد، وتطوير منظومة الحكم الجيد.

وقدّرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي التكلفة المالية لتنفيذ الإصلاحات الحكومية الجديدة خلال العامين الجاري والقادم بـ ١٧٤ مليوناً و٣٢٠ ألف دولار، من مصادر تمويل محلية وأجنبية.

كما أكدت أن عملية تنفيذ الإصلاحات تتطلب موارد مالية سواء من المصادر المحلية «الموازنة العامة» أو من مصادر التمويل الخارجي «دعم المانحين» لمواجهة تنفيذ التزامات السياسات والإجراءات والمشاريع التي تضمنتها الأجندة الوطنية للإصلاحات في محاورها الخمسة وفي كافة القطاعات والجهات المنفّذة، وإعداد تقارير المتابعة الدورية ونشرها وفقاً للوسائل المتاحة، وإعداد وتنفيذ استراتيجية التواصل للأجندة والتي تتضمن تنفيذ وإقامة الفعاليات المختلفة «مؤتمرات، وندوات، ولقاءات تشاورية، وورش عمل» وكذا توفير المستلزمات الضرورية لعمل اللجنة العليا للإصلاحات والفريق الوطني، وتوفير حوافز ومكافآت للعاملين في إعداد التقارير الدورية والفريق الوطني والسكرتارية.

وأوضحت أجندة الإصلاحات التي حصلت عليها «الميثاق» أن الإصلاحات عبارة عن مبادرات وتدخلات نوعية انبثقت من توجهات وأولويات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦- ٢٠١٠، وتم بلورة تلك التوجهات إلى سياسات وإجراءات وفق إطار زمني وجهات مسئولة.

وتعطي الإصلاحات -وخاصة في البيئة الاستثمارية والقوانين المالية- دفعة قوية لتحقيق أهداف خطة التنمية في النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر، كما أن تعزيز الشفافية والمساءلة وتطوير النظام القضائي يفضي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي.

ولفتت الوثيقة الحكومية إلى «وجود آلية مؤسسية لتنفيذ مصفوفة الإصلاحات الوطنية، وهي عملية ديناميكية ومستمرة وبصورة تضمن تناغم جهود الجهات الحكومية المختلفة مع شركاء التنمية سواء مع الشركاء المحليين أو المانحين من دول ومنظمات إقليمية ودولية».

وتتكون الآلية من لجنة وزارية عليا برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية وزراء المالية، والصناعة والتجارة، والخدمة المدنية والتأمينات، والعدل، والشئون القانونية، والإعلام، والداخلية، ورئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وممثل عن مكتب رئاسة الجمهورية، ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وأمين عام مجلس الوزراء، إلى جانب فريق وطني للإصلاحات يكون مقره وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وسكرتارية دائمة، واستراتيجية التواصل «آلية المتابعة».

وتسعى الأجندة الوطنية للإصلاحات إلى صياغة رؤية وطنية شاملة تستجيب لمعطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتترجم متطلبات التطوير والتحديث وفق الإمكانات والموارد المتاحة والفرص الممكنة التي تولّدها ديناميكية الاقتصاد الوطني وتفاعلاته مع الاقتصاد الإقليمي والدولي.

ويتمثل الهدف الرئيسي لأجندة الإصلاحات في توفير الظروف والمعطيات الأكثر ملائمة لتسريع النمو الاقتصادي لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وتحسين مستويات المعيشة وتوليد فرص عمل جديدة وتطوير منظومة الحكم الجيد، بما من شأنه توسيع دائرة المشاركة السياسية والاجتماعية وضمان الحقوق والحريات وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة وضمان مشاركة المرأة على نطاق أوسع.

وتقوم الإصلاحات على تبني مبادرات واقتراح سياسات وتدخلات في مختلف المجالات والأبعاد الاقتصادية والإدارية والسياسية والاجتماعية لمعالجة الإشكاليات والتحديات التي تعيق النمو والتطور في تلك المجالات، بما يسمح لليمن بتجاوز تلك التحديات والانتقال إلى مسار النمو السريع والمتوازن والقابل للاستدامة في إطار من المشاركة الاجتماعية والسياسية الواسعة والفاعلة. وتسعى أجندة الإصلاحات في إطار الهدف العام إلى وضع أهداف محددة يجري مراقبة تطبيقها ومتابعة تنفيذها وفق إطار زمني محدد.. وتتمثل تلك الأهداف في تحفيز مصادر النمو الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستدامة تسهم في الحد من البطالة والتخفيف من الفقر، وتحسين كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري الحكومي وتعزيز الشفافية والمساءلة على مستوى السلطة المركزية والسلطة المحلية، وتوسيع فرص المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك تعزيز الدور التنموي للسلطة المحلية في تحقيق التنمية الريفية، وتوسيع مجالات التعاون الإنمائي مع شركاء التنمية الدوليين. وقد التزمت الحكومة بمواصلة تنفيذ الأجندة الوطنية للإصلاحات عن طريق بلورة المرحلة الثانية حتى عام ٢٠١٠، مع شركاء التنمية، والتركيز بشكل خاص على المضي قدماً في إصلاح القطاع العام وممارسات الإدارة المالية السليمة، ودعم عمليات الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وإعداد لائحة قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، وإعداد خطة عمل قطرية لتنفيذ مبادرة الشفافية العالمية في الصناعة الاستخراجية بما يتوافق مع الإطار المتفق عليه.■

استراتيجيات

استراتيجية وطنية لضبط سوق المشتقات النفطية

■ من أجل تأمين السوق المحلية من المشتقات النفطية والعمل على خلق سوق تمويني مستقر في مختلف محافظات الجمهورية، أعدت شركة النفط اليمنية استراتيجية خاصة لهذا الغرض ولضمان إيجاد سوق محلي منضبط للمشتقات النفطية.

ويوضح المهندس عبدالحفيظ العليمي نائب المدير التنفيذي للشؤون الفنية بالشركة، ان الاستراتيجية تمت لسبع سنوات قادمة، ستمكن الشركة من مواكبة الشركات العالمية، سواء من خلال آلية التوزيع العادلة أو فيما يتعلق باستخدام أحدث التقنيات.

وتتضمن الاستراتيجية بناء (١١) منشأة تخزينية جديدة في عدد من المحافظات، ا ضافة الى تنفيذ المرحلة الثالثة من عملية صيانة مشاريع منشآت محافظة الحديدة كونها تمثل المنشآت الرئيسية للشركة.. إضافة الى استكمال بناء (٢٥) محطة تابعة للشركة موزعة على محافظات الجمهورية بهدف إعطاء القطاع الخاص دفعة قوية للتنافس وتقديم خدمات ممتازة للمواطنين.

وأخذت الاستراتيجية في الاعتبار كل العوامل المؤثرة على عملية التسويق والاستثمارات المستقبلية وتحديث آليات التسويق والتوزيع بما من شأنه الحد من عملية تهريب الديزل.■

المشكلة السكانية تحد تنموي كبير

■ أعاد البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية والبرنامج العام للحكومة، الالتزام الرسمي بمعالجة المشكلة السكانية والاهتمام بوضع الاستراتيجيات والخطط والدراسات السكانية والعناية بالمرأة وحماية الطفولة وتوسيع البرامج التثقيفية والإعلامية بقضايا السكان والبيئة والعمل على إشراك مؤسسات المجتمع المدني في معالجة المشكلة السكانية والوصول إلى الأهداف المرجوة للسياسة السكانية، وبما يتواءم مع الموارد الطبيعية المتاحة في بلادنا.

ويؤكد المختصون على ان المسألة السكانية لاتزال حاضرة كتحد تنموي لعلاقتها بمختلف جوانب الحياة في بلادنا ومجتمعاتنا.

وتؤكد الخطة الخمسية الثالثة ان النمو السكاني المرتفع مقارنة بالموارد المتاحة، يمثل أهم التحديات التي تواجه التنمية في اليمن، ورغم تراجع معدل النمو السكاني إلى (٣٪)، إلاّ انه لايزال من أعلى المعدلات العالمية، ويحد من نصيب الفرد من الناتج المحلي، مما يستدعي ضرورة المواجهة الشاملة للتحدي السكاني باعتبار المسألة ذات أبعاد متعددة وبالتالي ينبغي ان تتعدد تبعاً لذلك مداخل وآليات المعالجة.

ومن أهم تحديات المشكلة السكانية قضية التشتت السكاني الواسع في (٢٩٩,١٢٩) قرية (مناطق ريفية) ومن (٦٤٢, ٣٠) حارة (مناطق حضرية) وتنامي الطلب على الخدمات الأساسية والمنافع العامة، علاوةً على تزايد الهجرة الداخلية، وعدم توافر فرص عمل كافية، مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني، ويضعف جهود التنمية الرامية إلى رفع المستويات المعيشية للمواطنين خصوصاً في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

ويؤكد الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد علي بورجي، على أن من أهم الفعاليات التي تساهم في تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان إيجاد بيئة داعمة لتحقيق الأهداف والبرامج التنفيذية لها، والعمل على تغيير السلوك الديموغرافي للجمهور ومواجهة الاتجاهات السلبية التي تستند إلى سوء الفهم وضعف المعرفة من أجل الوصول إلى تحقيق التوازن بين المتطلبات السكانية والموارد والتنمية المستديمة.

وتتضمن الأهداف طويلة المدى للسياسة السكانية العمل على إبطاء النمو السكاني ليتناسب معدله مع مقتضيات التنمية المستديمة وكذا العمل على تخفيض معدل الخصوبة ليصل المعدل الكلي لها إلى أقل من (٤) ولادات حية لكل امرأة بحلول عام ٢٠١٥م وإلى أقل من (٣,٣) بحلول عام ٢٠٢٥م والعمل على رفع معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة إلى (٥٦٪) بحلول عام ٢٠٢٥م وألاّ تقل نسبة استخدام الوسائل الحديثة عن (٣٥٪)..

وتسعى السياسة السكانية في البداية إلى تخفيض وفيات الأمهات ووفيات الرضع والأطفال والعمل على الارتقاء بالمستوى الصحي، بما يؤدي إلى رفع متوسط توقع الحياة عند الميلاد بالإضافة إلى توسيع نطاق التعليم الأساسي خاصة بين الإناث وتخفيض نسبة الأمية والوصول إلى توزيع سكاني متوازن وتحقيق العدالة بين الجنسين والاهتمام بتعزيز ودعم فئات الأطفال والشباب والمراهقين وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.■

تضارب في نصوص قانون مكافحة الفساد!!

■ يعتبر الدكتور عصام مالك العبسي - المستشار القانوني للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أن قانون مكافحة الفساد تعتري بعض نصوصه الغموض والتضارب، خاصة بشأن تحديد مهمة الهيئة الوطنية العليا للفساد في التحري وجمع الاستدلالات الخاصة بجرائم الفساد المتعلقة بالمال العام وتحديد ماهية التنسيق معالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والذي يتولى نفس المهمة.

ويشير العبسي الى أن المادة «٤٢» من قانون مكافحة الفساد تقتضي ان للهيئة بالتنسيق مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة جمع الأدلة والمعلومات المتعلقة بالفساد وإحالة المتهمين إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية وفقاً للقوانين النافذة..

ويوضح إلى أنه يلاحظ من خلال قراءة النص انه يمنح الهيئة الحق في جمع الأدلة والمعلومات المتعلقة بجرائم الفساد المتعلقة بالمال العام، وإحالة المتهمين فيها إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وذلك بالتنسيق مع الجهاز..

ويقول الدكتور عصام العبسي في دراسة له بعنوان «قانون مكافحة الفساد- عرض وملاحظات»: ان المشكلة تكمن في تطبيق هذا النص على الواقع العملي نظراً إلى أن كلاً من الجهاز والهيئة يقومان بمهام التحري وجمع المعلومات المتعلقة بجرائم الفساد المتصلة بالمال العام، فإذا افترضنا ان الهيئة بدأت بالقيام بأعمال التحري وجمع المعلومات في واقعة وردت في بلاغ أو شكوى، وتبين لها ان الجهاز قد سبقها في القيام بمباشرة هذه المهمة بموجب الصلاحيات الممنوحة له بموجب قانونه، فيطرح التساؤل هنا حول ماهية التنسيق الذي تقوم به الهيئة مع الجهاز طبقاً لمضمون المادة المشار إليها؟؟

ويطرح الباحث الإجابة على ذلك بقوله: إن هذا التنسيق يعني - طبقاً لمضمون النص- ان تطلب الهيئة من الجهاز موافاتها بتقرير عن النتائج التي توصل إليها من خلال أعمال فحص ومراجعة الموضوع ليتسنى للهيئة إحالته إلى النيابة العامة، وهو ما يتعارض مع الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة للجهاز بموجب القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٩٣م بشأن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حيث ان نص المادة (٧/١١) منه تحدد الإجراءات التي يجب اتباعها في إحالة النتائج التي يتوصل إليها وتتضمن وقائع جنائية، وتتمثل هذه الإجراءات في ان يقوم الجهاز بإحالة النتائج إلى الجهة المعنية ويطالبها باتخاذ الإجراءات القانونية فإذا تقاعست عن القيام بذلك خلال ثلاثين يوماً فإن للجهاز الحق في إحالتها إلى النيابة العامة.

ويخلص الباحث المستشار د. عصام العبسي بالقول: إن الأمر يتطلب إضافة نصوص قانونية تبين أسس وقواعد التنسيق مع الجهاز في مثل هذه الحالة، إما بترك صلاحيات التحري عن الوقائع الجنائية المتعلقة بالمال العام للجهاز وفقاً لأحكام نصوص قانون الجهاز أو أن يتم القيام بتعديل نصوص كل من قانون الجهاز المركزي وقانون مكافحة الفساد المتعلقة بالتحري عن الوقائع الجنائية وإجراءات التصرف بنتائج التحري، لتتضمن قواعد تسمح للجهاز بإحالة تقاريره المتضمنة جرائم فساد إلى الهيئة لتتولى اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بشأن مسألة مرتكبي الجرائم واسترداد الأموال الناتجة عن تلك الجرائم.■

حقائق والأرقام

48 مليون دولار مساهمة دولية لتمويل مشروع كهرباء الريف والذي تستفيد منه «١٢» محافظة، منها «٢٥» مليون دولار من هيئة التنمية الدولية و«٢٣» مليون دولار من البنك الاسلامي للتنمية.

1 مليار و«٧١٧» مليون ريال تم إعادتها الى خزينة الدولة بعد أن نظرت نيابة الأموال العامة في ٢٣٤٠ قضية أموال عامة خلال ٢٠٠٨م.

225 ألف قرض بتكلفة ملياري ريال منحت من برنامج ومؤسسات التمويل الأصغر لتمويل المنشآت الصغيرة والتي يستفيد منها «٣٨» ألف شخص في مختلف محافظات الجمهورية.

29 مشروعاً تنموياً وخدمياً بتكلفة ٤ ملايين دولار تنفذ هذا العام في محافظة أبين بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

1100 منزل سيتم إعمارها و«٣٦٤» مزرعة سيتم اعادة تأهيلها بمحافظة صعدة خلال المرحلة الثالثة للاعمار والتي ستبدأ الشهر القادم، وكان قد تم انشاء واعادة اعمار «٢٤» مشروعاً حكومياً خلال الأشهر الستة الماضية بتكلفة بلغت «٢٧١» مليون ريال.

%43 نسبة الفساد في الوظيفة العامة للدولة بحسب تقارير رسمية حديثة.■

توجهات

رؤية متكاملة لتطوير التعليم

■ تسعى الحكومة ضمن توجهاتها الحالية والمستقبلية على إتباع رؤية متكاملة لتوحيد تطوير قطاع التعليم في كافة مجالاته ومستوياته «العام، العالي، الفني والمهني»، وذلك برفع درجة التنسيق بين الجهات المعنية بالتعليم لإزالة الهوة الكبيرة والعميقة بين مدخلات ومخرجات التعليم وربطها بالتنمية من خلال إعادة تصحيح وتحديث أجهزة التخطيط فيها، وإعطاء الأولوية للتعليم الفني والتدريب المهني وكليات المجتمع من خلال نتائج دراسات احتياجات سوق العمل والأهداف العامة للاستراتيجية الوطنية الموحدة لتطوير قطاع التعليم.■

أولويات

تطوير وتعزيز سلطة القضاء

■ تعمل حكومة المؤتمر الشعبي العام ضمن البرنامج المستقبلي في إطار تطوير وتعزيز سلطة القضاء واستقلاليته على استكمال إصلاح النظام القضائي كرديف لترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد وصون الحقوق والحريات لما في ذلك من آثار إيجابية على تحقيق السكينة العامة لأفراد المجتمع، وتذليل صعوبات ومعوقات التنمية وتشجيع الاستثمارات المختلفة.

وتدرك حكومة المؤتمر الاهمية القصوى لتطوير وتعزيز سلطة القضاء بالعمل على تحقيق هذا الهدف بالكثير من التوجهات والأولويات وعلى رأسها استكمال مراجعة وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقضاء.■